ظاهرة العنف

يرجع ظهور الكثير من الظواهر إلى ردّة الفعل، أو اكتمال دورة ظواهر أخرى سابقة، إذ إنّ هذه الظواهر تراكمية تزايدية أو تراجعيّة آخذ بعضها بأذيال بعض، وتطرح مسألة العنف عالمياً اليوم كأكثر المسائل حساسية وتأثيراً على المشاريع الكونية المطروحة..

وقد شهد التوجّه العالمي الكلّي في ظلّ تزايد حدّة الانفلات والقلق الأمني تراجعاً نظرياً واضحاً نحو «اللاعنف» خاصّة عند الدّول العظمى، لأنّ العنف لغة الضّعفاء كما يقال. وقد بدأ التنادي يزداد في العقدين الأخيرين من القرن العشرين (المنصرم) للحدّ من التّسلح، بل ونزع السّلاح. وصارت «هيروشيما» و«ناكازاكي» تمثلان وصمة عار بينما كانت تمثّل في مرحلة ما مصدر فخر شربت له الأنخاب منها طرف الفاعل الذي أحالهما إلى رماد مسموم.

إنّ القاتل الأوّل «قابيل» كان هو الضعيف الذي لم يُتقبّل منه قربانه (فتقبّل من أحدهما و لم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك) وكان جواب القويّ (ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك) إنّ روسيا تقوم اليوم بعملية عنف في إقليمها لاسترجاع المجد القديم، وذلك دليل ضعف،

فهي منه بحيث أنّها سقطت دون ضربة عدوّ خارجي لقد انهـــارت لذاتها، انهارت داخلياً..أقصد صورتها المنفوخة المتمثّلة في (الاتّحـــاد السوفياتي).

إنّ ملفّ التّسلح وبالوتيرة أو الحدة التي أخذها يمثّل خير نمـوذج لانتهاء الإنسان إلى قناعة "اللاعنف".. ففي ١٩٨٦م اجتمع الرئيـس الروسي جورباتشيف بالأمريكي رونالد ريغان لإنهاء الحرب البـاردة بينهما، وأعدّ برنامج واسع للحدّ من الرؤوس والمفاعلات النوويـة المزروعة من طرف الروس خلال عقود الحـرب البـاردة وفي عـام ١٩٩٢م بدأت الصّين فعلياً خطتها للحدّ من صـادرات الأسـلحة والصّواريخ النووية، وقد كان مؤتمر الحدّ من انتشار الأسلحة النوويـة المنع نحو التأكيد على إلزام الدول المنتجة والمصدّرة للنوويات بشروط معاهدة الامتناع والحدّ من ذلك، وقد بدأ توجّه عالمي واسع إلى هـذه القناعة خاصّة بعد نشر التقرير الخاص بنـزع الأسلحة النوويـة في أغسـطس ــ أوت ١٩٩٨ والمعـروف باسـم: Comberra Commission's Reports

وأمام هذا التوجّه الكلّي نحو نبذ العنف تظهر ظاهرة الجزيئـات المضادة السّابحة ضدّ التّيار، ويظهر العنف في شكله غير الرّسمـي في مواجهة الواقع الذي تظلّله السياسات الرّسمية راملياً تغيـره وبالتـالي

تغيير هذه المظلات السياسية، ففي كولومبيا مثلاً لم تنجح المعونات الأمريكية لحكومة «باسترونا» للقضاء على الجيب المتبنّي للعنف وهو جيب تجّار المخدّرات والذي أوصل الرئيس الكولومبي إلى قناعة التخلّي عن منطقة من البلاد لهذه الجماعات.. وفي النّمسا بدأت عودة «العنف» الفكري ـ السياسي عبر عودة التطرّف متمثّلاً في حزب الأحرار اليميني الرّاديكالي والذي أحدث تخوّفاً كبيراً في الأوساط الأوروبيّة لم يستطع كبار المسؤولين إخفاءه في تصريحاتهم.. وفي الكثير من البلاد ظهرت الحركات الأصولية الإسلامية والمسيحية واليهودية، والهندوسيّة وغيرها كطرح مواجه يريد اختراق الواقع السياسي المتمثّل في الأنظمة والشعبي المتمثّل في (التسيّب الديني الواسع)، وقد لوحظ مثلاً أنّ القوى والمجموعات اليهودية المتشدّدة والمتمركزة في القدس الغربية وغيرها تواجه الحكومات الإسرائيلية العلمانية المنكمشة تدريجياً عبر التنازل عن أراضي الحكم الذاتي في فلسطين، والسّير نحو التنازل عن الجولان وجنوب لبنان.. وبالتالي التّنازل عن «دولة إسرائيل من الفرات إلى النيل» ممّا يجعل المواجهة تتصاعد ولو فكريّاً (مبدئياً) بين المنكمشين الواقعيين والجماعات الرّاديكالية اليهودية التي مازالت تتبنّى شعار الإمبراطورية اليهودية.

إنّ هذا التنامي والانتشار لظاهرة «الالتزام الدّيني» الذي يأخذ بعضه الشكل المسالم وبعضه الآخر الشكل الحادّ والمسنّن والعنيف

يعِدُ بمواجهة مستقبلية بين الكثير من الأنظمة العالمية العلمانية في البلاد العربية والإسلامية والغربية، ثمّ يَعِدُ في جولة ثانية بعد اختراق هذه الأنظمة والوصول إلى مرحلة الدّول مثلما بدأ يتضح في أفغانستان، الشيشان، وغيرها بمواجهة حضارية بين الإمبراطوريات الدينية الواسعة وهذا ما ينفي ما تنبّأ به البعض من كون العالم مقبل على حوار حضارات وتثاقف وتقارب أديان.. إنّ العالم مقبل على صراع حضارات وذلك ما يعدّ ضربة للعولمة المعتمدة لمشروع يرمي إلى "أنسنة" الثقافات بعزلها عن مميزاتها لدمجها في حضارة واحدة إنسانية تتحقق من خلالها "الأخوة الكونية". إنّ تبنّي دول الخليج للصّحوة الإسلامية كما يسمّيها بعض المفكّرين والمنظرين يمثّل صمام أمان لامتصاص ثورة وحدة هذا الانبعاث واحتوائه بدل مواجهته.

غير أنّ الكويت تبقى عندي مع مقدّمة القافلة مع أيّ جديد كونها تنفتح على عوالم لا قبل للمنطقة بها من مثل التعدّدية وفتح ملف الحقوق السياسية للمرأة وغير ذلك. لذلك أرى أنّها ستتعرض لهزات خطيرة في مجال التّدافع السياسي والثقافي.

كما أنّ بلداناً أخرى تكون مهددة بأن يكون لبعض الطّوائف فيها ولاءات إيديولوجية وعقدية لدول أجنبية أخرى، ممّا يجعلها معرّضة لخطر هذه الجيوب الدّاخلية التي تعتبر امتداداً لتلك الدول

الأجنبية فيها.. خاصّة مع تنامي الولاء الإيديولوجي وتساقط الولاء الوطني في الزمن الذي ترفع فيه العولمة شعار «المواطن العالمي» ويرفع فيها أصحاب الإيديولوجيات والعقائد السياسية أو السياسات العقائدية شعار «الدولة الكبرى» «الخلافة» «الإمبراطورية»..

إنّ التطرّف والعنف إمّا ديني وإمّا سياسي في ظلّ غياب العنف الاقتصادي والقبلي وعلى ذلك فإنّ أيّ انفتاح سياسي تعدّدي يعدّ انفتاحاً على العنف، وأيّ تغرّب ثقافي مرسّم يعتبر انفتاحاً على العنف الثقافي (الديني). لقد كان موقف السّعودية بإلقاء القبض على مجموعة من المسيحيين وجدت تحتفل بأعياد رأس السّنة الميلادية (٢٠٠٠) لا يعتبر موقفاً شرعياً بقدر ما يعتبر أيضاً سدّاً لباب بداية فتنة طائفية قد تظهر ولو بعد قرنين من الزمان.. إنّ الديمقراطية في دول الغرب لم تبح للمسلمين تكوين حزب سياسي بل ولم تسمح حتى للأفراد بدخول المدارس بالزيّ الإسلامي، الحجاب، تخوّفاً من تنامي وانتشار الإسلام والمسلمين في ظلّ الخطر المهدّد للمجتمع الغربي وهو الشيخوخة التي ستجعل الأقليات المسلمة في هذه البلاد بعد عقود ذات تشكيل واسع لتضاريسها. وتكتفي الدول الغربية لذلك بتبني ديمقراطية الحقوق الاجتماعية وتطبيقها على الجاليات المسلمة..

وكذلك يجب أن يكون الأمر في دول الخليج إذ أن فتح بـاب الديمقراطية بمعناها الغربي سيؤسّس مستقبلاً لظهور نخب سياسة لها ولاءاتها الأجنبية ممّا يجعلها شوكات مغروزة في كيـان الأمـة في المنطقة.

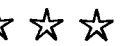

obeikandl.com